مبدأ كارتر
بناء أمريكي جديد على أنقاض مبدأ قديم واحتواء الخليج العربي

د. رافد احمد أمين العاني
جامعة تكريت / كلية القانون
قسم العلوم السياسية

بداية عقد الثمانينيات دخلت منطقة الخليج العربي في مرحله جديدة حيث الصراعات والنزاعات وتبادل الأدوار وبدأت الأطراف المتصارعة كل يدافع عن مفاهيمه وأفكاره وخططه لكي يحقق ما يمكن له أن يحققه من مقاصده، وانهار نظام الشاه، الذي بقي يحكم لسنين طويلة، وجاء غيره وهو نظام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ذلك التغير المرعب، ومن هنا بدأت التهديدات الحقيقية على مجمل دول الخليج العربي، واخذ العراق على عاتقه التصدي لهذه الثورة بأفكارها الدينية المتطرفة، محاولا اخذ المركز القيادي والمؤثر، وأخذت الحرب في مجملها عبارة عن صراعات للأفكار ونزاعات على القيادة في المنطقة، وقامت الكتلة الخليجية الغنية بالوقوف مع العراق في دعمه ماديا وعسكريا وحتى امنيا، ونجح العراق في إيقاف الاندفاع الإيراني ولكنه لم يستطع سحقه لأنه لم يفلت من حبال السياسة الأمريكية التي كانت تعمل من خلال نظرية الاحتواء المزدوج (احتواء إيران والعراق)، وكان لابد للولايات المتحدة من وضع سياسة جديدة في المنطقة.

وهذه السياسة قائمة على أسس سياسية و هي قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه حيث انتهى ربع قرن من العلاقات القوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وإن سقوط شاه إيران قد سبب خلالا استراتيجيا في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى أن الثورة الإيرانية قد عززت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها بعد سقوط الحليف القوي الشاه.

ومن الجدير بالانتباه إن الإدارة الأمريكية قد تعاملت مع شاه إيران بعدم المبالاة حين سقط أمام أنظار القادة الأمريكان، وهذا يعني أن السكوت الأمريكي حول ذلك السقوط المدوي هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين قوى دينية إسلامية قومية متطرفة معارضة للسوفيت و الفكر الشيوعي، بمعنى أن الأمريكان قد أدركوا بأن الاعتماد على قوة إقليمية واحدة حتى و إن كانت قوية، أمر غير مقبول، لأن الشاه بكل ما يمتلكه من قوة قد اختل توازنه بسبب الاضطراب الشعبي و سقط.

وسنقوم بتقسيم البحث إلى مطلبين :-

المطلب الأول: التحول في السياسة الأمريكية بعد مبدأ نيكسون.

المطلب الثاني: استعمال القوة العسكرية كركيزة أساسية في السياسة الأمريكية.

المطلب الأول

التحول في السياسة الأمريكية بعد مبدأ نيكسون

عندما تولى ريتشارد نيكسون الرئاسة في يناير عام ١٩٦٩م ، فانه لم يرث فقط من سلفه الحرب في الهند الصينية، وإنما ورث أيضا مركزا امنيا غربيا يتداعى ببطء في الشرق الأوسط، وعندما وضع خطة المسار السياسي لإدارته، أدرك نيكسون إن الشعب الأمريكي الذي أحدثت الحرب الفيتنامية انقساما عميقا في صفوفه ،لم يعد راغبا في (تحمل أي أعباء) فتوافق الرأي السياسي الداخلي اللازم لمساندة دور أمريكي اكبر في الشرق الأوسط ، أي العودة إلى انتهاج سياسات إدارة إيزنهاور ، لم يعد له وجود، وأوضح نيكسون، في حديث للصحفيين في ٢٥ يوليو ١٩٦٩م ، أثناء توقفه في جزيرة جوام، قائلا[١]: ((**أن على الدولة الأسيوية أن تتحمل في المستقبل مسؤولية اكبر عن شؤونها الدفاعية**)) .

أوضح كذلك بإسهاب إطار نظريته التي أصبحت تعرف باسم (مبدأ نيكسون)، وذكر في خطابه حالة الاتحاد الذي ألقاه في ٢٢ يناير عام ١٩٧٠م ما يلي: **(لا يمكن أن تكون مسألة الدفاع أو التنمية في الدول الأخرى من الشؤون التي تتولاها أمريكا وحدها أو في شؤون أمريكا في المقام الأول... وسنكون من جانبنا أمناء في الوفاء بالتزاماتنا**

بمقتضى المعاهدات ، ولكننا سنقلل من دورنا في شؤون الدول الأخرى)[٢] وكتب هنري كيسنجر ، مستشار نيكسون لشؤون الأمن القومي في ذلك الوقت قائلا[٣]:

((كان من الضروريات الحتمية لمصالحنا ومصالح العالم الغربي المحافظة على توازن القوى الإقليمي حتى لا يتسنى ابتلاع القوى المعتدلة ، وحتى لا يتسنى سقوط شريان الحياة الاقتصادي بالنسبة لأوربا واليابان ، في أيدي معادية ، وكان بمقدورنا أن نلعب نحن دور القوه الموازنة أو أن نجعل في إمكان قوه إقليميه أن تفعل ذلك ، ولم تكن هناك إمكانية لإرسال قوات عسكريه أمريكية إلى المحيط الهندي في أثناء حرب فيتنام والجراح الناشئة عنها ، ولم يكن الرأي العام مستعدا لمساندته ، ولحسن الحظ فان إيران كانت راغبة في القيام بهذا الدور))، وفعلا من اجل تهدئة الحساسيات العربية ، بدأ الشاه في أواخر عام ١٩٦٨م ،حملة دبلوماسية أسفرت عن تسوية عدة قضايا معلقة مع السعوديين ، ومع ذلك لم تسو كل القضايا بأي حال ، وخلال زيارة للرياض في شهر نوفمبر في نفس العام ، اصدر الشاه والملك فيصل بيانا مشتركا يتحدث عن الصداقة العربية – الإيرانية والتعاون العربي – الإيراني في الخليج[٤].

أثارت الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الأمريكية في الخليج العربي الانتقادات، وحذر السيناتور ادوارد كنيدي من أن هذه السياسة تشجع على سباق التسلح في الخليج وتزيد من مخاطر القلاقل الداخلية[٥].

وتدعم إحصاءات الإنفاق العسكري والواردات من الأسلحة بين عامي ١٩٦٩ (عندما تولت إدارة نيكسون زمام المسؤولية) وعام ١٩٧٨ (آخر سنه كاملة حكم فيها الشاه)، وجهة النظر القائلة بأن نمو وتوسع القوه العسكرية الإيرانية دفعا إلى سباق تسلح إقليمي، وزاد الإنفاق الدفاعي الإيراني بنسبة ٥٨٠ في المائة ، وزاد الإنفاق الدفاعي العراقي بنسبة ٢٦٠ في المائة ، وفق الجدول الآتي:[٦]

الإنفاق الإيراني والعراقي على التسلح وارداتها في الأسلحة ،١٩٦٩ – ١٩٧٨ (بملايين الدولارات).

	إجمالي الإنفاق الدفاعي	الواردات في الأسلحة

السنة	إيران	العراق	إيران	العراق
١٩٦٩	١٨٢٨	٨٢٦	٢٢٠	٧٠
١٩٧٠	٢٠٤٥	٨٢٢	١٦٠	٥٠
١٩٧١	٢٥٠٥	٨٥٧	٣٢٠	٤٠
١٩٧٢	٣٠٩٣	٩٧٧	٥٢٥	١٤٠
١٩٧٣	٣٧٢٩	١٢٠٤	٥٢٥	٦٢٥
١٩٧٤	٦٣٠٣	١٦٨٦	١٠٠٠	٦٢٥
١٩٧٥	٨٦٤٦	١٧٣٨	١٢٠٠	٦٧٥
١٩٧٦	٩٥٢١	١٨٣٧	٢١٠٠	١٠٠٠
١٩٧٧	٨٧٤٧	٢٠٠٧	٢٤٠٠	١٥٠٠
١٩٧٨	١٠٥٩٨	٢١٣٦	٢١٠٠	١٥٠٠

أما فيما يخص المملكة السعودية، والذين لا يتجاوز تعدادهم السكاني عشر سكان إيران، والمعنيون بالاستقرار الداخلي ويتسلط على تفكيرهم هم هذا الاستقرار، وهو أمر مفهوم ، فقد أنفقوا أموالهم في إدخال تحسينات على المشروعات الكبرى للبنية الأساسية وعلى التدريب والتحديث، وأقدموا على خطوات النمو العسكري ولكن بشكل محسوب وبحرص شديد، وأصبح للدفاع الجوي للمملكة العربية السعودية الأولوية القصوى في خطوات التعزيز العسكري ، وكان التوسع في البناء العسكري السعودي يعكس الخبرة الطويلة لنظام ملكي استطاع أن يجتاز بسلام الأحقاب المضطربة للستينيات والسبعينيات، وعلى العكس من ذلك فكانت عملية حشد الأسلحة الإيرانية تحمل سمات برنامج متعجل لم يكن موضع تفكر وتدبر.(٧)

ويبدو أن مشكلة الانسحاب البريطاني في الخليج العربي قد شغلت بال نيكسون أكثر مما شغلت بال جونسون، على الرغم من أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد جاء في الفترة الرئاسية لجونسون، وتفسير هذا الأمر يعود إلى أن تزامن هذا القرار مع الشهور الأخيرة لحكم جونسون ، الذي اكتفى بتعهده للسعودية بحمايتها إذا ما تعرضت للخطر

وذلك أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود لواشنطن في يونيو من عام ١٩٦٨م وكذلك تأكيده له على السيطرة الأمريكية التامة على الموقف في المنطقة.[٨]

وقد أوصى كيسنجر في مذكرة رفعت إلى البيت الأبيض تحت رقم ٦٦ في ١٢ يوليو م١٩٦٩ ، بضرورة استمرار أمرين في تقديم مساعداتها للحكومات الموالية لها في المنطقة دون تبني أي دور عسكري مباشر هناك ، وكذلك ضرورة البحث عن وكيل لأمريكا في المنطقة مع توظيف قوة إقليمية هناك لضبط مجريات الأمور والأحداث بما يضمن مصالح الغرب وأمريكا.[٩]

وكذلك نجد من تصريحات الرئيس نيكسون المتعلقة بمنطقة الخليج العربي[١٠]: **(أن منطقة الخليج هي إحدى مناطق العالم الأكثر اضطرابا ، والأقل استقرارا ، والأشد تعرضا للخطر، ولكنها في الوقت نفسه ، إحدى المناطق الأكثر حيوية في العالم... وعلينا اليوم أن ندرك أن من يسيطر على هذه المنطقة يمكنه أن يسيطر على العالم لأنها المفتاح الذي يسمح له بذلك،** وقال كذلك وأكد على ضرورة محافظة أمريكا على مصالحها بالمنطقة: **قد يجازف الأمريكيون حين يهبون للدفاع عن مصالحهم في الخليج ،ولكنهم سوف يعرضون أنفسهم لمخاطر اكبر إذا ما اختاروا عدم الدفاع عن هذه المصالح).**

إضافة إلى القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام ١٩٧٣م ، والذي يمنع الرئيس الأمريكي من إرسال قوات إلى ما وراء البحار إبان الأزمات أو في حالات المعارك المحتملة دون اخذ موافقة الكونغرس.[١١]

وكذلك أثارت مسألة التدخل العسكري الأمريكي خارجيا انشقاقا كبيرا في الأوساط السياسية الأمريكية ، ووصل الأمر بدعاة التدخل الخارجي الأمريكي إلى الإعلان عن مشروعية هذا التدخل بدعوى تخليص واشنطن من عقدة فيتنام[١٢].

مما تقدم نجد أن طبيعة مبدأ نيكسون البعيدة عن التدخل العسكري المباشر، كانت وليدة لظروف داخلية أمريكية بشكل اكبر عن كونها ناجمة عن اقتناع كامل من قبل الإدارة الأمريكية ويؤكد صحة هذا الرأي مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٩٢

لعام ١٩٦٩ م، والتي أكدت عن ضرورة تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الخليج عن طريق تشجيع قوى إقليمية محلية على تولي هذه المسؤولية دون تدخل أمريكي مباشر في شؤون هذه المنطقة، وانصبت ترشيحات مجلس الأمن القومي على إيران لتحمل هذه المسؤولية(١٣).

يبدو إن اختيار الولايات المتحدة بالتوجه إلى إيران وجعلها قوه إقليمية تابعة لها من خلال توافر مقومات لهذه الدولة ،فلديها قوة اقتصادية وعسكرية ولديها قوى بشرية كذلك، ولكن بعد ذلك نجد أن الولايات المتحدة قد أعطت اهتماما بالغا بالمملكة العربية السعودية، وكأنها قد أيقنت بان إيران ستشكل مصدرا لبعض المشاكل في المنطقة وتكون مصدر قلق للأصدقاء الخليجيين، فجاء القرار بالتوجه إلى المملكة السعودية سريعا وقويا ووجدوا فيها مواصفات تضاهي المواصفات الموجودة في إيران، فلديها ثروات نفطية هائلة وموقع إستراتيجي مهم ولديها ثقل سياسي في الدول العربية ولديها كذلك تأثير قوي من جانب القوى الروحية الدينية من خلال وجود مكة المكرمة فيها والتي هي قبلة العرب المسلمين في العالم، والاهم من ذلك لديها الاستعداد التام لتقبل الأفكار الأمريكية .

ولصعوبة الجمع بين إيران والسعودية في ائتلاف واحد لوجود تناقضات كثيرة بينهما، تم ضم كل منها على حدة إلى عجلة السياسية الأمريكية، معتمدة في ذلك كله على قوة إيران العسكرية والتميز الاقتصادي الواضح للسعودية.(١٤)

وكانت أمريكا تهدف من تطبيق هذه السياسة إلى تامين وجود أنظمة حكم موالية لها في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة بهدف الحفاظ على مصالحها النفطية ، وكذلك إبعاد الدول الاشتراكية الكبرى عن هذه المنطقة.(١٥)

على أي حال وكما سبق ، فقد أعلن نيكسون مبدئه هذا في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٩م، وذلك حينما توقف في جزيرة جوام.(١٦) أثناء رحلته حول العالم ، لذا فقد عرف بمبدأ جوام (Guam Doctrine)، والذي أكد فيه على تعهد الولايات المتحدة استعدادها للإبقاء على التزاماتها تجاه البلدان الأخرى وان الولايات المتحدة مستعدة لتقديم كافة المعونات العسكرية والاقتصادية شريطة أن يضطلع البلد المتعرض مباشرة للتهديد بالمسؤولية الأساسية عن تامين الموارد البشرية اللازمة للدفاع عنه.(١٧)

و قدم نيكسون تقريرا إلى الكونغرس بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٧٠م ، بعنوان: (السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السبعينات، إستراتيجية جديدة من اجل السلام)، محتوياً ثلاث قواعد هامه حكمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي فترة السبعينيات ،تمثلت في عدم الزج بالقوات الأمريكية في أي حرب خارجية تلافيا لما حدث في حرب فيتنام من تورط ،وفتح أبواب الترسانة العسكرية الأمريكية أمام الدول الحليفة والتابعة، وتزايد اتجاهات التطور العسكري في بلدان العالم النامي بشكل عام ، وازدياد حجم استنزاف مواردها .[١٨]

وينبغي أن نوضح كذلك حاجة الولايات المتحدة المتزايدة للبترول في عام ١٩٧٣م، تعود جذورها إلى عام ١٩٤٨ م، هذا العام الذي شهد تحول الولايات المتحدة إلى مستورد للنفط مع تزايد استيرادها له طيلة هذه السنوات، لتغدوا أوائل السبعينيات المستورد الأول للبترول على مستوى العالم اجمع .[١٩]

وبعد حرب ١٩٧٣ م بين العرب و(إسرائيل)، تزعم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، عاهل السعودية، الجانب العربي في هذه المواجه التي أصبحت عربية –أمريكية، وتم استخدام دبلوماسية البترول (والتي تعني استخدام البترول لتحقيق الأهداف السياسية للدول المنتجة له في هذه المواجه استخداما جيدا)، كان له اكبر الأثر في دعم الموقف العربي، إذ استعمل النفط كسلاح قوي ومؤثر في الصراع، وقد اقر المجلس الاقتصادي العربي (مقره القاهرة) تقريرا وضعته لجنه من كبار خبرائه ومستشاريه يوصي بتقليل الإنتاج وزيادة الأسعار وتأمين مصالح الدول المؤيدة لإسرائيل في النفط العربي.[٢٠]

وقد فطنت الإدارة الأمريكية إلى هذه المشكلة منذ أوائل السبعينيات، حتى أن نيكسون نفسه قد وجه إلى الكونغرس في الفترة مابين يونيو ١٩٧١م، ويونيو ١٩٧٣م، ثلاث رسائل مؤرخة في ٤ يونيو ١٩٧١م ، و١٨ ابريل ١٩٧٣م ، و٢٩ يونيو ١٩٧٣م، تحذر من المشكلة التي ستواجهها الولايات المتحدة في تلبية احتياجاتها للطاقة بشكل عام ، إذ أن ٧٥% من الطاقة في الولايات المتحدة تحصل عليها من البترول ، كما أن مشكلة الطاقة هي الأهم والأكثر تعقيدا من المشكلات الأمريكية.[٢١]

وقد أنهى العرب هذه الأزمة في ١٨ مارس١٩٧٤م، باجتماع وزراء البترول العرب في فيينا الذين قرروا رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون أي شروط، ويبدو ان العرب تعمدوا في اختيارهم فيينا النمساوية تحاشياً لصدور هذا القرار من ارض عربية.(٢٢)

وقبل ذلك وفور إعلان العرب قرارهم بحظر البترول ساد اتجاه في الولايات المتحدة ينادي بإتباع سياسة اليابان في إندونيسيا ،وهتلر في الاتحاد السوفيتي ، وكان أصحاب هذا الاتجاه يصفون العرب بالقذرين الذين يمتلكون النفط ويبيعونه بأعلى الأسعار ، ومن اجل استمالة عقول العالم نادوا بضرورة أن يباع برميل البترول بدولار واحد بعد أن تسقط آبار النفط في أيديهم .(٢٣)

وقد شغل الساسة الأمريكان بمسألة عدم قيام محاولة وحدوية نفطية أخرى ثانية من خلال تكرار تجربة الحظر النفطي ،فظهر مبدأ (الارتهان المتبادل) والذي يهدف إلى تقليل وحدة مصالح البلدان النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة ،في محاولة ضمان دعم الدول النفطية للنظام الاقتصادي الغربي، وقد شرح كيسنجر هذا المبدأ أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٥م ، بقوله: **(نحن والدول المنتجة للنفط شركاء طبيعيون ولسنا خصوما ولابد للبلدان المستهلكة للنفط من منفذ أمين وبأسعار معتدلة، وعلى البلدان المنتجة من اجل توظيف ثرواتها الجديدة المكتسبة بفضله أن تكون المشارك الرئيس في النظام المالي والاقتصادي العالمي ،كما يتوجب عليها لكي تحول ثرواتها الجديدة إلى بضائع أن تغدو من كبار المستوردين لمنتجاتنا ، ونحن على استعداد كامل للتعامل مع بلدان الشرقين الأوسط والأدنى في توحيد اقتصادياتنا وفق شروط متكافئة).**(٢٤)

وهكذا سارت السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي بعد انتهاء أزمة البترول عامي ١٩٧٣م و١٩٧٤م في الفترة التي صاحبت الفترة الرئاسية لنيكسون والتي بدأت بالفعل في يناير عام ١٩٧٤م ، ولكن خروج نيكسون المفاجئ من البيت الأبيض في العام نفسه اثر استقالته من منصبه في الثامن من أغسطس عام ١٩٧٤م ، بعد الكشف عن فضيحة وترجيت (Water gate) والتي تورط فيها رجاله بالتجسس على حملة منافسيه

من الحزب الديمقراطي في المعركة الرئاسية التي دارت أواخر عام ١٩٧٣م، ومما زاد من موقفه صعوبة كذبه في التحقيقات التي أجريت بخصوص هذه المسألة وإنكاره أية صله له بها ، وكذلك تجاوزه الحقوق المدنية في أثناء حملته الانتخابية.[٢٥]

يمكن اعتبار صدور مبدأ كارتر بمثابة بداية لمرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تختلف جذريا عن سياستها خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الفيتنامية ،وبمعنى آخر إن إعلان مبدأ كارتر كان يعني سقوط مبدأ نيكسون الذي كان يقوم على تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري المباشر .[٢٦]

وعلى ضوء تلك الاعتبارات أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر صراحة ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي .[٢٧]

وكان ذلك في رسالته الشهيرة التي ألقاها في الكونغرس في ٢١ يناير ١٩٨٠م، بعد شهر واحد من التدخل السوفيتي في أفغانستان ،والتي تضمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتي في معركة التنافس القائمة بين الدولتين.[٢٨]

حدد الرئيس الأمريكي في رسالته هذه اتجاها جديدا في السياسة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي صار يعرف بمبدأ (Carter Doctrine) الذي جاء واضحا وصريحا من حيث نصه على :**(أن أي محاوله تقوم بها أية قوه خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها باعتبارها انتهاكا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الانتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية)** .[٢٩]

إن سياسة كارتر قائمة على حماية المصالح الأمريكية والغربية ضد أي تهديد، والاعتماد على القوه العسكرية في حماية المنطقة ،وتقوية الاقتصاد الأمريكي بهدف تقليل الاعتماد على النفط في الخليج العربي،وكذلك تقديم الدعم والعون لحلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة ،مع الاستمرار بتقديم الدعم الخاص للملكة السعودية وكذلك إيران (قبل قيام الثورة الإسلامية)، وإعطاء أهمية اكبر للمملكة (بعد قيام هذه الثورة)، وكذلك العودة إلى سياسة القواعد العسكرية ، وربط المنطقة بعدة أحلاف موالية للولايات المتحدة ، ودعم

الوجود العسكري الأمريكي في المناطق المحيطة بالخليج العربي والقريبة منه[٣٠] ، ولم يغير كارتر من السياسة الأمريكية تجاه المملكة السعودية وإيران حيث دعمها دعما كبيرا ، على الرغم من إشارة البعض إلى حدوث تغير في العلاقات الأمريكية الإيرانية ، لتتحول من علاقة خاصة دون تحفظات إلى علاقة عمل تخضع للعديد من الضوابط التي تبقى عليها ضمن إطارها الصحيح ، خاصة في مجال التسليح الذي خضعت الطلبات الإيرانية فيه للقنوات البيروقراطية التي تطالبها بتقديم الأسباب الموضوعية لطلب الشراء عكس زمن الرئيس نيكسون.[٣١]

وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس إن لإيران أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة لا تضاهيها أي دولة أخرى وتتمثل أهميتها في إنها تشتري قرابة نصف الأسلحة الأمريكية المباعة للخارج،وتمثل الداعم الأساسي بالبترول للدول الغربية،كما إنها لم تشترك فعليا في حظر البترول عام ١٩٧٣م ،وتعتبر المصدر الرئيسي لبترول إسرائيل الحليف الأول لأمريكا في المنطقة – كما إن الشاه يقدم مساعدات هامة لدول المنطقة ، وكذلك يساعد في تهدئة الصراعات فيها مثلما ساعد في قمع متمردي عمان.[٣٢]

المطلب الثاني

استعمال القوة العسكرية ركيزة أساسية في السياسة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وكتطبيق عملي لمبدأ كارتر بسلسلة من التحركات العسكرية كانت تهدف ليس فقط إلى تحذير الاتحاد السوفيتي من خطورة اقترابه من الخليج العربي ،وإنما التأكيد بان لديها القوة الكافية لمنعه من ذلك ، حيث لم تكد تنقضي أكثر من بضعة أسابيع على صدور مبدأ كارتر حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ،وعلى وجه التحديد في مارس ١٩٨٠م، عن تشكيل قوة الانتشار السريع R.D.F التي تكونت من ١٠٠٠٠٠ ألف مقاتل ، لم يلبث أن ازداد عددها مع بداية الحرب العراقية الإيرانية ، وقد وضعت تلك القوة تحت القيادة المركزية الأمريكية (الكونكوم CENCOM) ،وحددت مهامها التي تقضي بالتدخل العسكري في منطقة الخليج العربي

أو في المناطق المجاورة له في حالة الضرورة ، ولما كانت هذه القوة مدربة خصيصا على حرب الصحراء فان ذلك جعل بعض الباحثين يعتقدون أن تشكيلها كان بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكري الأمريكي خلال أزمة الخليج . ١٩٩٠ – ١٩٩١م، وبمعنى آخر انه قد اعد لعملية عاصفة الصحراء قبل عشر سنوات على الأقل من وقوعها.[٣٣]

إن تأسيس تلك القوة كان يرتبط إلى حد كبير بالأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة الخليج العربي، وهي أوضاع اعتبرتها الولايات المتحدة مهددة لتدفق النفط، بمعنى إن تشكيل قوة الانتشار السريع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة الاضطرابات الإقليمية والمحلية في المنطقة أكثر من كونها قد أنشئت أساسا لمواجهة التدخل السوفيتي في أفغانستان، لذلك لم يكن من المستغرب أن توجه انتقادات شديدة إلى تلك القوات وأنها لم تشكل لمواجهة السوفيت، بل بهدف تامين موارد النفط[٣٤]، وفيما يتعلق بدول الخليج العربي، فإنها لم تتفق في مواقفها بالنسبة لأمن الخليج العربي، فبرغم اتفاقها على إن امن الخليج يعني الحفاظ على أوضاعها السياسية إلا إنها اختلفت فيما يتعلق بمفهوم الأمن بصفه عامه، إذ كانت قطر ترى انه ينبغي حل المشكلات القائمة بين الدول الخليج العربية قبل التفكير في منع الدول الكبرى من التصارع حول مياه الخليج العربي.[٣٥]

أما الكويت فقد أكد وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد في فبراير ١٩٨٠م انه لا يجد أساسا أو سببا مقنعا للإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، وان الأحداث التي وقعت في أفغانستان ليس لها أدنى صلة بمنطقة الخليج وعلى عكس ما تشيعه الدوائر الأمريكية فان السوفييت لن يتوجهوا إلى الخليج، وبالتالي فان تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم قوتها البحرية في الخليج والبحر العربي والمحيط الهندي لا هدف له سوى ممارسة الضغط على دول الخليج العربية حتى لا ترفع أسعار نفطها[٣٦].

إن تداعيات الأحداث في المنطقة لم تلبث أن أكدت لتلك الدول الخليجية صعوبة الاعتماد على قوتها الذاتية نتيجة لبعض الانتصارات التي حققتها إيران على العراق في عام ١٩٨٢ م، وما تبعها من ضغوط من قبل النظام الإيراني أدت إلى عرقلة

اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة في التعاون مع غيرها من دول الخليج العربي في التنسيق العسكري، كما منعت الكويت من توقيع معاهدة أمنية مع المملكة العربية السعودية.(٣٧)

وأدت عملية بيع السلاح الأمريكي لدول الخليج العربي في عهد كارتر دورا كبيرا أيضا في حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة وتدعيم علاقات الجانبين معا، ومثلما كان الحال دائما استحوذت إيران والمملكة السعودية على الحيز الأكبر من مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة، فإيران استمرت في مطالبتها الدائمة للولايات المتحدة بتزويدها بأحدث الأنظمة والأسلحة لتحديث قواتها المسلحة ، ولكن الردود الأمريكية كانت أكثر تبايناً من ذي قبل ، إذ كانت هذه الطلبات الإيرانية تمر عبر القنوات الشرعية وللتدليل على صحة هذا الكلام فانه تم رفض طلب شاه إيران شراء 250 طائرة مقاتلة طراز أف 18 في يوليو ١٩٧٧، وفي يوليو من العام التالي رفض أيضا طلب إيراني بخصوص شراء 150 طائرة مقاتلة من طراز أف 16.(٣٨)

وصرح وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في ٢٨سبتمبر ١٩٨١ م بأن: **(مسالة بيع طائرة الإنذار المبكر الأواكس للسعودية لا تستحق المعارضة فهي مسالة في غاية السهولة والبساطة ، ذلك لأنها ستستخدم في أغراض دفاعية ، ويهدف تحقيق الأمان لمصالحنا الأمريكية ومصالح أصدقائنا في الناتو واليابان ودول الشرق الأوسط بل ولمصلحة إسرائيل نفسها).**(٣٩)

ان من الضروري التوقف على الحدث البارز في الشرق الأوسط وهو سقوط نظام الشاه الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية، ومجيء نظام إسلامي متطرف ، وتبرز تساؤلات عديدة حول معرفة الولايات المتحدة عن هذه الثورة وهل كانت تتوقع حدوثها .

حقيقة الأمر و بالرغم من ثقة الولايات المتحدة الكبيرة في نظام الشاه فأنها أدركت في السنتين الأخيرتين وقبل قيام الثورة صعوبة استمراره في الحكم ، وكان اللامبالاة الواضحة من الجانب الأمريكي أو عدم تقدير الموقف حق قدره بسبب الثقة المفرطة في قدرة الشاه على احتواء الموقف وكذلك فشل المخابرات الأمريكية في توقع ما

سيحدث وعدم الالتفات بجديه إلى سخط الشعب الإيراني والمحاولات المتكررة لاغتيال الشاه وقوة الزعماء الدينيين المعارضين(٤٠)، وتأكيدا على سابق معرفة إدارة كارتر بمسالة قيام الثورة الإيرانية نورد الأدلة التالية :

١. في أوائل عام ١٩٧٨ اتفق كارتر مع زعماء فرنسا وبريطانيا واليابان وألمانيا الغربية أثناء اجتماعهم في مدينة كواديلوب على ضرورة استبدال الشاه بشخص أكثر ملائمة لمتطلبات التيارات الجديدة والتي تتمثل في التيارات القومية ذات التوجه الديني.(٤١)
٢. في ١٢ /١٩٧٨/١١ م بعث السفير الأمريكي في طهران وليام سوليفان ببرقية إلى واشنطن أوضح فيها أن أيام الشاه في إيران قد أصبحت محدودة ،ومن الضروري الآن البحث عن بديل له .(٤٢)
٣. أوفدت الإدارة الأمريكية الجنرال روبرت هويزر نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوربا إلى المنطقة في ديسمبر١٩٧٨م ، بهدف فتح قناة اتصال مع قادة المؤسسة العسكرية الإيرانية لترتيب الموقف بعد رحيل الشاه ، وكذلك لضمان ولاء المؤسسة العسكرية الإيرانية المدربة أمريكيا للولايات المتحدة.(٤٣)

إما كيف نظر المسئولون الأمريكيون إلى هذه الثورة ،فتستدعي سرد اغلب التصريحات الرسمية الأمريكية التي صاحبت فترة اندلاع هذه الثورة ، ومن أهمها :-

١. تصريح كيسنجر حول ضرورة متابعة التوجهات الخاصة بهذا النظام الجديد ، إذ قال: **(إذا اظهر النظام الإيراني الجديد ميلا نحو الاتحاد السوفيتي ، فان توازن القوى سيختل ويميل لمصلحة هذا الاتحاد بصورة مستمرة** وتاكيد برجنسكي على الأهمية العظمى التي يوجب أن تولى للخميني . ذلك بقوله :**(ان هذا الرجل – الخوميني – هو الحائط الايديلوجي الذي يمكنه الحيلوله دون تسلل السوفيت الى حقول النفط)**، وتصريحات جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المتوالية التي حذرت من النظام الإيراني الجديد وهو ما أكده بتصريحه :**(إن الشاه شيطان لكننا نعرفه ،بينما لانعرف الشيطان الذي سيخلفه)**، ووصفت كل التصريحات الرسمية الأمريكية الثورة الإسلامية الإيرانية بأنها

:(نقطة التحول في الحرب الخفية التي تدور بين القوى الراديكالية والقوى المعتدلة).[٤٤]

واكد نائب الرئيس الامريكي والتر مونديل على احترام حرية الشعب الإيراني في اختيار قيادته ، واستنكاره اية تصريحات تنادي باستخدام القوة بقمع الثورة الايرانية اذ قال **:(انه لمن المضحك التفكير بالقدرة على المحافظة على حكومة استبدادية مكروهه من الشعب الإيراني عن طريق استخدام القمع والقوة العسكرية لإخماد ثورة داخلية)**.[٤٥]

وكثفت الولايات المتحده من اتصالاتها بزعماء المنطقه عن طريق سفرائها المقيمين هناك وكذلك القائمين بإعمال السفراء ايضا . فعلى سبيل المثال عقد السفير الأمريكي بالكويت فرانك مايستروني لقاء مع وكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد لبحث تطورات الموقف والعلاقات الامريكيه الكويتيه.[٤٦]

وكذلك محاولة إدخال المنطقة في احلاف غربية وامريكية تستهدف تامين المصالح الامريكية في هذه المنطقة .[٤٧]

ومن خلال الافكار التي وردت في مبدا كارتر، فان الحكومة الأمريكية لايمكن الا ان نفكر في استخدام القوة عند حل اية مشكلة تواجهها، وخاصة عندما اتخذت من قيام الثورة الإسلامية في إيران ذريعة لذلك ، وتمثل هذا السلوك العسكري الامريكي من خلال المعطيات التالية :

١. زيارة وزير الدفاع الامريكي هارولد براون للمملكة السعودية في ١٠ فبراير ١٩٧٩م ، بهدف اقناع المسؤولين السعوديين بتوسيع الوجود العسكري الامريكي في ألمملكه.[٤٨]
٢. في يونيو ١٩٧٩م ، أعلن البيت الأبيض ان زعماء الإدارة الأمريكية قد توصلوا إلى اجماع تام حول الحاجة الملحة إلى وجود عسكري أمريكي قوي في هذه المنطقة ، ويرافق ذلك توسع كبير في عدد القوات البحرية الأمريكية الموجودة هناك.[٤٩]
٣. زادت القوه العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي والمحيط الهندي بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ م ، حيث استغلت الوليات المتحدة الامريكيه الإحداث في فرض تواجد دائم وواسع النطاق في هذه المنطقة، فأضافت إلى قواتها

أربع حاملات طائرات تضم ٤٠٠ طائرة حربية و٣٢ سفينة حربية تحوي ٣٢ إلف بحار.[٥٠]

٤. عوضت امريكا خسائرها العسكرية في ايران المتمثلة في القواعد والتسهيلات ومحطات الإنذار ، بانها حصلت على تسهيلات عسكرية على السواحل الخليجية- حول الخليج – مثل (الصومال- كينيا – المغرب – البرتغال)بتكلفة بلغت ١،١ مليار دولار ، وصرفت قرابة ٢٥٦ مليون دولارامريكي للحصول على تسهيلات في عمان تمثلت في انشاء مدرجات طائرات ومحطات وقود ومخازن عسكرية وتجديد القواعد الأمريكية هناك مثل (قاعدة السيب الجوية في الشمال – قاعدة تمريب الجوية في الجنوب – جزيرة مصيرة) مع تقديم احدث الاجهزة الالكترونيه العسكرية والقذائف المدفعيه والصواريخ المتطورة ، ثم حصلت على تسهيلات عسكرية مينائية كبيرة في البحرين ، التي اصبحت مركزا رئيسا لقيادتها العسكرية المركزية فيما بعد[٥١].

مثل السلوك الامريكي في علاج ازمة البترول الناجمة عن الثورة الايرانية اسلوبا غاية في الذكاء والدهاء ، فبينما اخذ يفكر في علاج الازمة علاجا سياسيا عن طريق الاتصالات الدبلوماسية وعلاجا عمليا وعلميا تمثل في البحث عن مصادر بديلة وعن وسيلة عملية للحد من استهلاك البترول بهذا الشكل الضخم، ولم ينس ان يلوح كعادته دائما ومن خلال مبدا كارتر، باستخدام القوة العسكرية والتهديد باحتلال منابع النفط، ولذلك فاننا لانكاد نرى أي فاصل واضح بين الاتجاهين المتناقضين – استخدام القوه واستخدام العقل في العلاج الامريكي لهذه الازمة ولعل ما يؤكد صدق هذا الكلام هو التصريحات الرسمية والتصرفات المسؤوله الامريكية في هذه الاثناء والمتمثلة في:

١. تصريح الرئيس كارتر في مؤتمر صحفي عقد بواشنطن في ١٢فبراير ١٩٧٩ باتجاهه نحو تخفيض الاحتياجات البترولية الامريكية من إيران .[٥٢]
٢. إصدار كارتر أمراً رئاسيا بوقف شراء النفط من إيران تحديدا وذلك في ١٢نوفمبر ١٩٧٩[٥٣]

٣. الاعتماد بشكل كبير على المملكة السعودية في تامين واردات الولايات المتحدة الامريكية النفطية بأسعار معتدلة وفي تعويض النقص الواضح في هذه الواردات الناجم عن قرار وقف استيراد النفط من إيران وذلك عن طريق زيادة الإنتاج النفطي السعودي ، دون زيادة في الأسعار حيث رفعت السعودية إنتاجها البالغ أوائل عام ١٩٧٨م من ٨،٥ مليون برميل يوميا إلى ١٢،٨٥ مليون برميل يوميا في ديسمبر ١٩٧٨.[٥٤]

٤. التهديد الامريكي على لسان وزير الدفاع هارولد براون لدول الخليج العربي بضرورة التوقف عن رفع الاسعار للنفط واستغلال الموقف كي لاتتوقف الولايات المتحدة من القيام بدورها في حماية امن واستقرار الخليج العربي.[٥٥]

ان السياسة الامريكية اتجاه ايران والخليج العربي قد اوضحت عن هوية هذه السياسة من خلال سحب يد العون للشاه اثناء محنته السياسية التي تعرض لها من التيارات الدينية المتشددة والتي ادت في النهاية الى سقوطه ، وكذلك الضغوط الواضحة على قادة دول الخليج العربي بضرورة الدخول تحت المظلة الامريكية ،مرة بالشكل الدبلوماسي ومرات عده بالتلويح والتهديد باستعمال القوه او التخلي عن حمايتهم ويبدو ان عدم مساعدة الشاه في محنته كان لرغبة امريكا في تغيير سياستها واشعال المنطقة من اجل تواجدها بشكل اكبر خاصة بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وكذلك اكدت السياسة الامريكية بان استعمال القوة في حل المشكلات في الخليج العربي هو البديل الافضل من استخدام الدبلوماسية ، وان القوه هو خيار استراتيجي مستقبلي للسيطرة على الخليج العربي بكامله .

ظلت الغفلة والتسليم وعدم الرغبة في التحرك ايجابيا هي سمة سلوك وقرارات بعض قادة المنطقة ، وتصديقا لهذا الطرح ،جاء صمتهم وسكوتهم الرهيب ازاء مسألة تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك والمصارف الامريكيه ، فكيف صعبت عليهم مسالة إدراك ان الدور قادم عليهم لا محالة ولو بعد عشرات السنين ،وكيف لم يتحركوا لسحب أرصدتهم من البنوك الأمريكية؟ فهذه خطوه لا تحتاج إلى تأن أو تفكير ، ولكن ربما

دفعهم الى هذا الموقف السلبي مصالحهم المتشابكة مع المصالح الامريكية ، التي رسمت بعبقرية السياسة الامريكية للسيطرة على المنطقة ،وقد اكد هذا الكلام سفير ايران في الكويت علي شمس اردوكاني الذي حذر العرب والذين لهم ودائع بالبنوك الامريكية تفوق المائة مليار دولار ، بان هذه الودائع سوف تستخدم للضغط عليهم فيما بعد للانصياع للمخطط الامريكي والحاق الضرر والاذى بمصالحهم ومصالح العالم الثالث.(٥٦)

ونصحت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) كارتر بضرورة تشكيل وتعبئة قوات التدخل السريع مع تعزيز القدرات الهجومية العسكرية الامريكية للقيام بحل أي نزاع يحدث بين دول المنطقة وكذلك تحديث القواعد الامريكية المجاورة لمنطقة الخليج العربي والبحث عن قواعد وتسهيلات اضافية ،والتاكيد على دعوة حلفاء الولايات المتحدة للمشاركة في هذه الواجبات والمهام العسكرية الجديدة.(٥٧)

وتم تبرير التفكير في انشاء مثل هذه القوات لاسباب عديدة ،منها تصاعد التدخل السوفيتي في المنطقة وتزايد القوة البحرية السوفيتية وتهديدها لطرق نقل البترول وتحول منطقة الخليج الى مركز الجذب الرئيسي في حركات الصراع الدولي.(٥٨)

ومن الاسباب الاخرى لانشاء تلك القوات هو ضعف دول الخليج العربي وعدم قدرتها على المقاومة ومشاكل الحدود الكثيرة بين دول الاقليم كافة والفراغ القوي الناجم من سقوط الشاه في ايران والرد على قيام الاتحاد السوفيتي بعمليات المراقبة الدائمة في الطرف الشرقي من مضيق هرمز.(٥٩)

وقد سبق في نهاية اغسطس ١٩٧٧م ،ان اعتمد كارتر مذكرة خاصة بالاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط تتولى الولايات المتحدة بموجبها العمل عسكريا في هذه المنطقه بما فيها الخليج العربي.(٦٠)

تقوم خطة عمل قوات التدخل السريع على تخزين المواد اللازمة لها من (سلاح– ذخائر – اطعمة – مواد اعاشة) في قواعد محيطة بمنطقة المحيط الهندي والخليج العربي اما القوات فهي موجودة بشكل اساسي في الولايات المتحدة، يتم نقلها بالتدريج على دفعات عن طريق وسائل النقل الجوي او البحري عند الحاجة.(٦١)

وحقيقة الامر ان القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة على ارض الخليج العربي وسواحله والمناطق المحيطة به تمثل اهميه بالغة بالنسبة للاستراتيجية العسكرية الامريكية ،فبواسطتها يتم ربط القواعد الممتدة من جنوب شرق اسيا مع باقي القواعد المنتشرة في غرب اوربا ،كما انه عن طريق هذه القواعد يمكن لقوات التدخل السريع ان تقوم بممارسة اعمالها في غاية السرعة والدقة والكفاءة ،ويمكن من خلالها ايضا تطويق دول المنطقة وادخالها في حزام الاستراتيجية الاميركية التي صنعت خصيصا لهدف واحد فقط هو حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة.(٦٢)

وعلى الرغم من عدم الاعلان الرسمي عن توقيع اية اتفاقيات بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية ،فان الولايات المتحدة تحتفظ ومن خلال مبدا كارثربحق استخدام كل القواعد العسكرية الموجودة داخل الاراضي السعودية وعلى السواحل المحيطة بها.(٦٣)

ومن اهم هذه القواعد:

قاعدة الدمام البحرية ،قاعدة تبوك العسكرية ،قاعدة خميس شيط (قرب الحدود اليمنية) ،وقاعدة جدة للاستخبارات العسكرية ، وقاعدة الشرورة (قرب الحدود اليمنية) وقاعدة القيصومة (شمال مكة) وكذلك قاعدة الجبيل البحرية وقاعدة سلوى (قرب الحدود القطرية).(٦٤)

وتتمتع كذلك الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبرى في عمان ، ومن ابرز القواعد التي تستخدمها هي:(٦٥)

١. قاعدة خصب : وهي قاعده جوية صغيرة في شبه جزيرة سندن على مضيق هرمز ، وهي ملائمة لاعمال الاستطلاع البحري والجوي .
٢. قاعدة مسقط : يستخدمها الاسطول الامريكي المرابط في المحيط الهندي ، وتستخدم كقاعدة طوارئ للقيادة المركزية الامريكية .
٣. ميناء رايست: يستخدمه الاسطول الامريكي استخداما مقيدا.

اما القواعد العسكرية في البحرين فان الولايات المتحدة تحتفظ بحق استخدامها والمطارات مثل قاعدة المحرق الجوية ، الهملة ، مطار الصغير).[٦٦]

وعلى الرغم من التباعد الواضح في العلاقات الاماراتية – الامريكية ،خاصة في المجال العسكري ، والتوجه الواضح في تسليح الجيش الاماراتي نحو فرنسا والمانيا، لكن البعض المح الى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لقاعدتين عسكريتين اماراتيتين هما (قاعدة راس الخيمة وقاعدة القاسميين).[٦٧]

اما موقف دول الخليج العربي من تاسيس قوات التدخل السريع فكان (هزيلا)، ففي بداية الامر عبرت هذه الدول عن استيائها من قيام مثل هذه القوات ،باستثناء عمان مبررين استياءهم هذا بان تواجد مثل هذه القوات سيقدم الذريعة للاتحاد السوفيتي بالتواجد هو الاخر في هذه المنطقة.[٦٨] ولكن الامريكان كانوا اكثر ادراكا للموقف واكثر وعيا وتفهما له ،حيث شبه الامريكيون حكام المنطقة بانهم يريدون الجمع بين الضدين وهما الحصول على الحماية الامريكية والدفاع عنهم ، وعدم التصريح بذلك علانية لعدم استفزاز شعوبهم ،وذلك على طريقه **(قبلني ولكن ليس على رؤوس الاشهاد)**.[٦٩] ويلزم في ختام بحثنا هذا التعليق على السياسة الامريكية من خلال مبدأ الرئيس الامريكي جيمي كارتر الخاص بمنطقة الخليج العربي ، والذي اعلن في يناير ١٩٨٠م ،فالعوامل التي ساعدت على قيام هذا المبدأ هي نفس العوامل التي ادت الى سقوط مبدا نيكسون ، وبذلك طرح المبدا الجديد بقوة من اجل تغيير سياسة الولايات المتحدة القديمة وابدالها بسياسة استعمال القوة والتدخل المباشر انسجاما مع الاحداث المتسارعة في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط ، حيث كانت احداث عام ١٩٧٩م في ايران وقيام الثورة الاسلامية وبداية الحرب العراقية – الايرانية، مبررات لها قدر كافي في اقناع الامريكان للتلويح باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على امن الخليج العربي الذي هو مصدر رئيسي مهم في تزويد الولايات المتحدة بالطاقة (البترول) بالاضافة الى التواجد بالقرب من الاتحاد السوفيتي لمراقبة تحركاته وتحديدها وتمييزها ،وفيما بعد نجد ان القادة في الخليج العربي قد اندفعوا من اجل اظهار انهم قادرون ولو على المستوى الاعلامي عند قيامهم في انشاء مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١م ،وان مبدا كارتر قد لاقى في حقيقة

الامر الكثير من التسهيلات والموافقات من قبل امراء الخليج العربي ،بغض النظرمما كان يعلن من البعض منهم من رفض ، وكان يمثل حقيقة الامر هذا الرفض لاقناع شعوبهم بانهم قادرون ويمكن لهم ان يقولو نعم او لا ، ولكنه ضحك على الذقون ،لان ما توصلنا اليه ، فانهم كانوا سعداء جدا في تواجد تلك القوات من اجل حماية عروشهم ،واوضح لنا هذا المبدا الامريكي بشكل لايقبل الشك بان دول مجلس التعاون غير قادرة تماما على حماية نفسها من أي تهديد خارجي، وبذلك دخلوا تحت مظلة الحماية الامريكية بشكل كامل ،وهكذا بدأ التحرك الامريكي العسكري والانتقال من الجهود السياسية الى الاجراءات العسكرية ، وعليه فان هذا المبدا قد خلق وضعا جديدا في الخليج العربي والشرق الاوسط قائما على فكرة (بناء تحالفات واستخدام القواعد العسكرية بشتى انواعها ، واعطاء القوة العسكرية اكثر مايمكن من دعم وبناء سواء في الولايات المتحدة او خارجها) وتوصلت السياسة الامريكية من خلال هذا المبدأ الى قيام صيغة دفاعية مشتركة بين جميع دول المنطقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار الفروقات بين الأنظمة السياسية على المستوى الفكري والعقائدي، ووجدنا ان هذا المبدأ في حقيقة الأمر اختار القوة العسكرية فقط في معالجة المشاكل والذي ادى في النهاية الى خلق الكثير من المشاكل في الخليج العربي والشرق الاوسط قد تستمر لعقود طويلة.

الخاتمة والاستنتاجات

كان لنجاح الثورة الاسلامية في ايران (١٩٧٨ – ١٩٧٩م) تاثيرا كبيرا على احتقان البيئة المحيطة بدول الخليج العربي ،لان خطر الشاه لم يكن يتجاوز التهديد العسكري ، في حين كانت الثورة الاسلاميه في طهران تحمل ابعاد عقائدية من خلال نزعه الخميني لاحياء الافكار الاسلامية (من وجهة نظره) وكانت تهدف تلك الافكار الى تصدير الثورة الى المناطق والدول المجاورة لايران مستغلا مذهب التشيع للبعض في هذه الدول ،مثل العراق والبحرين ، بالاضافة الى الاعداد القليلة نسبيا في الكويت وقطر ودولة الامارات العربية وحتى دولة قطر ، اما السعودية فيوجد فيها عدد كبير من الشيعة في المنطقة الشرقيه منها التي تحاذي العراق من جهة محافظة النجف وهذا يزيد الامر

خطورة وصعوبة بالنسبة للمملكة السعوديه وللحسابات الامريكية من خلال افكار الثورة الاسلامية التي تؤكد عليها ايران دائما واسمت امريكا في حينها (الشيطان الاكبر) والذي كان يقلق الامريكان كون ذلك قد يؤدي في النهاية الى السيطرة الايرانية على منابع النفط وخاصة السعودية، وان هذه الثورة الاسلامية قد اوجدت اختلال في القوة العسكرية في المنطقة، ولكن وضع ايران عند قيام الثورة لم يكن بالمستوى القوي، وهذا اعطى تميزا للعراق في هذا الجانب وبذلك بدأت ايران ترفع شعارات تغيير النظام العلماني في العراق ،لذلك فان العراق لم يتردد في قيام الحرب ضد ايران بمساعدة دول الخليج العربي ومن وراءها بكل قوة من اجل ايقاف الخطر الايراني، وكذلك الحدث الاخر المهم في المنطقة حيث غزا السوفيت افغانستان في نهاية عام ١٩٧٩م ،من اجل اعطاء قوة للانظمة الشيوعية في المنطقة ، وكان ذلك يسبب قلقا جديدا لدول الخليج العربي ،فكان اندفاعهم اكثر نحو احضان الولايات المتحدة ،وكان ظهور مبدأ كارتر ، بعد مبدأ نيكسون ، يعني ان هناك خللا في مبدأ قديم ، والضرورة السياسية والعسكرية في منطقة الخليج العربي اجبرت الساسة الامريكان في ايجاد مبدأ جديد ، وهكذا جاء مبدأ كارتر عام ١٩٨٠م من اجل رسم سياسات ستراتيجية جديدة في المنطقة والخليج العربي ،ولو ان مبدأ نيكسون سبق وان حقق الكثير للولايات المتحدة ، حيث بناء العلاقات الاقتصادية الجيدة مع امارات الخليج العربي وكذلك على المستوى السياسي، وبقدر ماجلب (مبدا كارتر) من الدمار للمنطقة، عانت وتعاني منه الكثير وستعاني في المستقبل اكثر حيث نحصد ثمارها اليوم في العراق والخليج الا انه حقق للولايات المتحدة بعض الفوائد :

١. جعل الولايات المتحدة لا تعتمد على حليف واحد في المنطقة من اجل حماية مصالحها ، كما كان مع شاه ايران.
٢. بدأت تتعامل بشكل مباشر مع كل القضايا وبدون أي سرية مما اتاح لها حرية الحركة بشكل مطلق.
٣. اعلنت للعالم اجمع ، ومن خلال القطبية الواحدة ، وبلا حياء انها مستعدة دائما لحل كل المشاكل التي تواجهها بالقوة العسكرية.

٤. اعطاء المملكة السعودية اهمية اكثر من غيرها من دول مجلس التعاون ولو بشكل نسبي.
٥. جمع مبدأ كارتر بين الامن في الخليج العربي والامن القومي الامريكي.
٦. بواسطة قوات الانتشار السريع فان القوات الامريكية تمتلك زمام الامور وتسيطر على المنطقة ويمكنها فعل أي شئ تريد يتعارض مع مصالحها ، وان تعاملها مع امراء الخليج لايتجاوز ان يكون احجار على رقعة الشطرنج، تحركها كيف تشاء.
٧. ومن افرازات ذلك المبدأ السئ، فان العلم الامريكي اليوم يرفع في بغداد ولانعرف اين سيرفع غدا.

المصادر والمراجع

1. puplic paper of the president of the United States :Richard M. Nixon , 1969 (Washington:GPO, 1971), P.549.
٢. المصدر السابق نفسه ، ص٩.
3. Henry Kissinger , White House years (Boston and Toronto: Little, Brown , 1979) , P.1264.
4. William D.Brewer , (Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf), The middle East Journal 23 , (spring 1969), P.158.
5. Edward M. Kennedy (The Persian Gulf : Arms Race or Arms control?) , Foreign Affaris 54 , (October 1975): P.P. 14-35.
6. Anthony Cordesman , The Gulf and the Search for Stability , P. 160 .
7. Cordesman , The Gulf and the Search of Strategic stability , P.P. 62- 158 .
٨. محمود بكري ، جريمة امريكا في الخليج – الاسرار الكامنه – القاهره ، الدار العربيه للطباعه والنشر والتوزيع ، ١٩٩١ م ، ط٣ ، ص ٦٥ .
٩. ينظر : منى سحيم ال ثاني ،السياسه الامريكيه في منطقة الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧٣) ، القاهره ، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجيه ، ٢٠٠٠م، ط١ ، ص ٢٦٠ .

١٠. ينظر : عبد الجليل مرهون ، المفهوم الامني للنظام الخليجي وعقدت العلاقات العربيه الايرانيه ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد ٥٠ ، مارس ١٩٩٦ ، بيروت ، ص ٤٧ .

١١. محمود عزمي ، مشاة البحريه الامريكيه – قوى تدخل السريع ضد الوطن العربي والعالم الثالث ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢١ ، يوليو ١٩٨٧ ، معهد الانماء العربي ، ص ٩ .

١٢. مايكل كلير ، مابعد عقدة فيتنام ، اتجاهات التدخل الامريكي في الثمانينات ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربيه ، ١٩٨٢ م ، ص ١٥ .

١٣. محمد خسن العيدروس ، العلاقات العربيه – الايرانيه (١٩٢١–١٩٧١) م ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٥ ، ص ٥١ .

١٤. صموئيل سيجف ، المثلث الايراني ، دراما العلاقات الايرانيه الاسرائيليه الامريكيه ، الاردن ، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث ، ١٩٩٠ م ، ترجمة دار الجليل ، ج٢ ، ص ١٤٢ .

١٥. روح الله رمضاني ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، بيروت ، الحقيقه برس، ترجمة حسين موسى ١٩٨٨ ، ص ٩٨ .

١٦. جريره جوام : هي احدى جزر مارياناس في غربي المحيط الهادي ، وتابعه للولايات المتحده الامريكيه ، وتبلغ مساحتها حوالي ٥٢٥ كم٢ ، وعاصمتها اجانا، استولت عليها امريكا في عام ١٨٩٨ م ، حيث كانت قبل ذلك مستعمره اسبانيه عام ١٦٦٩ م ، وفي عام ١٩٤١ م استولى عليها اليابانيون ودمروها ، ثم استعادها الامريكيون عام ١٩٤٤ م ، وجعلوها قاعده جويه وبحريه لخطوط المواصلات الجويه عبر المحيط الهادي (الموسوعه العربيه الميسره)، محمد شفيق الغربال ، القاهره ، الدار القوميه للطباعه والنشر ،. ١٩٦٥ ، ص ٦٥٦ .

١٧. ادوارد ريس ، التوسع الامريكي في الخليج ، موسكو ، دار التقدم ، ترجمة موفق الدليمي ، ١٩٨٩م ، ص ٢٩ .

١٨. ينظر : امين هويدي ، البيروسترويت وحرب الخليج الاولى ، القاهره ، دار الشروق ، ١٩٧٧م، ط١ ، ص ٩٣ وكذلك ينظر : لعبة الامم في الشرق الاوسط، القاهره ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٠م ، ط٢،ص٦٨ .

١٩. احمد السعدي ، امازال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربيه ومجموعة السوق الاوربيه ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٧ ، سبتمبر ١٩٩٤ م ، بيروت ، ص٤٠ .

٢٠. ينظر: اديث وائي ، الف بينروز ، العراق ، دراسه في علاقاته الخارجيه وتطوراته الداخليه (١٩١٥ – ١٩٧٥م) ، الدار العربيه للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ م ، ط١ ، ترجمه عبد المجيد حسين القيسي ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

21. Sirriyeh Hussein , US Policy in the Gulf 1968 ; 1977, A fter- -math of British Withdrawal ,(London : Ithaca Press, 1984) P.147.

٢٢. اسماعيل فهمي، التفاوض من اجل السلام في الشرق الاوسط، القاهره، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥ م ، ط١ ، ص ١٤٣ .

٢٣. مجلة عام النفط، المجلد ٩ ، العدد ٣٥ ، ابريل ١٩٧٧ م ، الكويت ، ص ٦ .

٢٤. ادوارد ريس ، مصدر سابق ، ص ٤١-٤٢ .

٢٥. لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع ينظر :

Jhon A. Garraty , Robert A. MC Caughey ,The American Nation ; A History of the united states , PP. 911-913

٢٦. زهير شكر ، السياسه الامريكيه في الخليج العربي، معهد الانماء العربي ، برنامج الدراسات السياسيه والاستراتيجيه، بيروت ١٩٨٢ ، ص٦ .

27. Mazher A . Hameed , Arabia Imperillied , The Security Imperatives of the Arab Gulf States , Middle East Assessment Grop MEAG , 1986 . see preface P. XIII.

٢٨. زهير شكر، السياسه الامريكيه في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص ٥-٦

٢٩. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، دار الفكر العربي، المجلد الخامس ، القاهره ، ٢٠٠١ م ، ص ٨٧ .

٣٠. عبد الجليل مرهون ، حركة التفاعلات الاقليميه ، مجله شؤون الاوسط ، العدد ٤٠ ، ابريل ١٩٩٥م ، ص ٥٥.

٣١. اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسه للسياسات الدوليه في الخليج منذ السبعينيات ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م، ط١ ،ص ٩٨ .

32. American Foreign policy : Basic Document 1977, (Washington :Department of state , 1983) Document No: 326 , P. 719 .

٣٣. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العر بي الحديث والمعاصر ، مصدر سابق ، ص ٨٨- ٨٩ .

٣٤. المصدر السابق نفسه ، ص ٩٠ .

٣٥. عبد الله الاشعل ، الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض، ١٩٨٣م، ص ٩٠ .

٣٦. جريدة النهار، بيروت ، ١٧-٧-١٩٨٠م .

37. Mazher , A. Hameed , OP. cit , P.85

38. Sharam Chubin, Secutity in the persian Gulf : The Role of Outside powers ,(London : The International Institute for Strategic studies , 1982), P. 13.

39. American Foreign policy : Basic Document 1981, (Washington; Department of state , 1984), Document No: 403 , P. 812.

٤٠. حسين عدلي عبد اللطيف، الاثار الاستراتيجيه لثورة ايران ١٩٧٩ م ، القاهره ، مركز النيل للاعلام ، ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .

٤١. محمود علي الداود ، انعكاسات الحرب العراقيه – الايرانيه على مستقبل الاهميه الاستراتيجيه للخليج العربي ، بحث مقدم الى ندوة مستقبل الخليج العربي واستراتيجية

العمل العربي المشترك ، البصره ، جامعة البصره ، ١٩٨١ ، المجلد الاول، ص ٧٢ .

٤٢. كمال مجيد ، النفط والاكراد ، دراما العلاقات العراقيه – الايرانيه – الكويتيه ، لندن ، دار الحكمه ، ١٩٧٧ ، ط٢ ، ص٥٨ .

٤٣. اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

٤٤. محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحده الامريكيه والخليج العربي ١٩٧١–١٩٩٠ م. القاهره ، ٢٠٠٥ م ، المؤسسه السعوديه في مصر ، ط١ ، ص ١٥٩ .

٤٥. فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي ،المنامه، مكتبة فرخاوي، ١٩٩٤م ، ص ٦٨.

٤٦. جريدة الراي العام ،الكويت ، ١٩٧٩/٣/٩م

٤٧. امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦–١٩٧٩)، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،١٩٩٩م ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٥٠ ، ص ٢١٦.

48. Washington Post ,5151 1979.

٤٩. عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، بيروت، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ،١٩٩٢م، ط١، ص ٦٩.

٥٠. ادورد ريس ، مصدر سابق، ص ١٦٠.

٥١. عبد الرضا اسيري ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، انجازات – اخفاقات وتحديات ، الكويت ،مطابع القبس التجارية ،١٩٩٣م ، ط٢، ص ٢٧١.

52. American Foreign Policy , Basic Documents 1979 ,Document No:338, P.734 .

53. American Foreign Policy , Basic Documents 1979 , Document No:345, P.738

٥٤. الفت التهامي ، الاوبك ورفع اسعار البترول ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦، السنة ١٥، ابريل ١٩٧٩ م، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ص ١٧٩.

٥٥. جريدة الوطن ، الكويت ، ١٩٨٠/٦/٢٢م
٥٦. ينظر : رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة :من الاسكندرية الى البلقان ، ومن عمان الى الشيشان ، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ،٢٠٠٠م، ط١، ص٢٩٢
٥٧. امين هويدي ، لعبة الامم في الشرق الاوسط ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠م ، ط٢ ، ص٧٠.
٥٨. اسماعيل صبري مقلد ،الاستراتيجية الدولية في عالم متغير ، قضايا ومشكلات ، الكويت ، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٨٣م، ص٣٠.
٥٩. عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الياته – اهدافه المعلنه – علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م، ص٥٧
٦٠. خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسة الدولية ، قضايا ومشكلات ، الكويت، دار الشرع للنشر، ١٩٨٦ م، ص١٦٩.
٦١. محمد انور عبد السلام ، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والولايات المتحدة والمحيط الهندي ، بحث مقدم الى ندوة مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك ، جامعة البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ،١٩٨٢م ، ط١ ، ص١٤١.
٦٢. بطرس بطرس غالي ، القواعد العسكرية والامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية، العدد الثامن ، ابريل ١٩٦٧م، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ص ٨٧.
٦٣. عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مصدر سابق ص٢٠٣
٦٤. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، بغداد ، وزارة الثقافة والفنون، (د.ت) ، ص٥٤.
٦٥. طلعت احمد مسلم ، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩١م ، ط١، ص ٩٢.
٦٦. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ص٥٢.

٦٧. ينظر محمد عبد المنعم ، القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الاوسط اين هي ؟ ، جريدة الاهرام، القاهرة ،١٩٨٥/١٢/٧م ، ص٣.

٦٨. ينظر

S.H Amin, Political and strategic I ssues in the Persian-Arabian Gulf, P.23

٦٩. جون بلوك ، الخليج ،لندن، مطبوعات دهام موسى العطاونه، ١٩٨٨م ، ترجمة دهام موسى ، ص١.